نقف عليه لاحد نصا ولا نسمع الاوان وقع في شرح
المفصل ما يوهمه فان قلت كيف يمكن هذا المحقق
وغيره ان يقول ان التعدي واللزوم انما يوصف بهما
اللفظان بحسب اختلاف المعنى فلذلك كان نصحت
لك متعديا لان معناه هو معنى نصحتك وان يقول في
نحو مررت بزيد ان الباء لم تغير معنى الفعل وانه معه
متعد وهل هذا الا التناقض قلت المراد به المراد باختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من احد اللفظين مخالفا للمفهوم
وذلك يتحقق بكون احدهما ضمنا للآخر كما مررت
ومررت بزيد فيكون احدهما لازما والآخر متعديا
ومتى كان المفهومات متفقين بان كان احدهما
هو عين الآخر كما في نصحتك ونصحت لك
لم يمكن ان احدهما لازم والآخر متعد والمراد بتغير
معنى الفعل تبدل بمعنى آخر كما في ذهبت اي مضت
وذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا فمن البين ان اختلاف
لا يستلزم تغيره فلا تناقض اصلا والله اعلم
نظر وجهه ان معنى الفعل بدون الحرف هو الحدث
مسند الى فاعله ومع الحرف هو الحدث مسندا
الى فاعله متعلقا بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح

مخطوطات جامعة الرياض

قوله ولا يغير الى آخره وجوابه ما مر من ان التغير هو
تبدل معنى بمعنى كما تقدم شرحه ولا يحصل ذلك
بغير الباء **من الثلاثي** هو وما بعده بيان لهذه
الافعال المذكورة **هذه الافعال** اشارة الى
الثلاثي وما بعده فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع
والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال
فما الافعال المشار بهذه التي لا تصرف فتحصل
الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده
اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي
الماضي وغيره يتصرف بعضها الى البعض فيكون كل
منها صالحا لان يكون اصل الباقي والمراد بتصريفها
ابراز هذه الماهيات الكليات في انواعها المندرجة
تحتها كما تقول مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه صرف
للماضي قلت اكرم والمضارع قلت يكرم والامر
قلت اكرم **احصلت امثلة** يشير الى ان المسموع لا تنسب
الامثلة الى تصريفه حصولها منه **وغيرها** من اسم
الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا حاجة الى المنع
الكاف في المضارع معنى المتن على تقرير الشارح
فيبان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرها الحاصلة